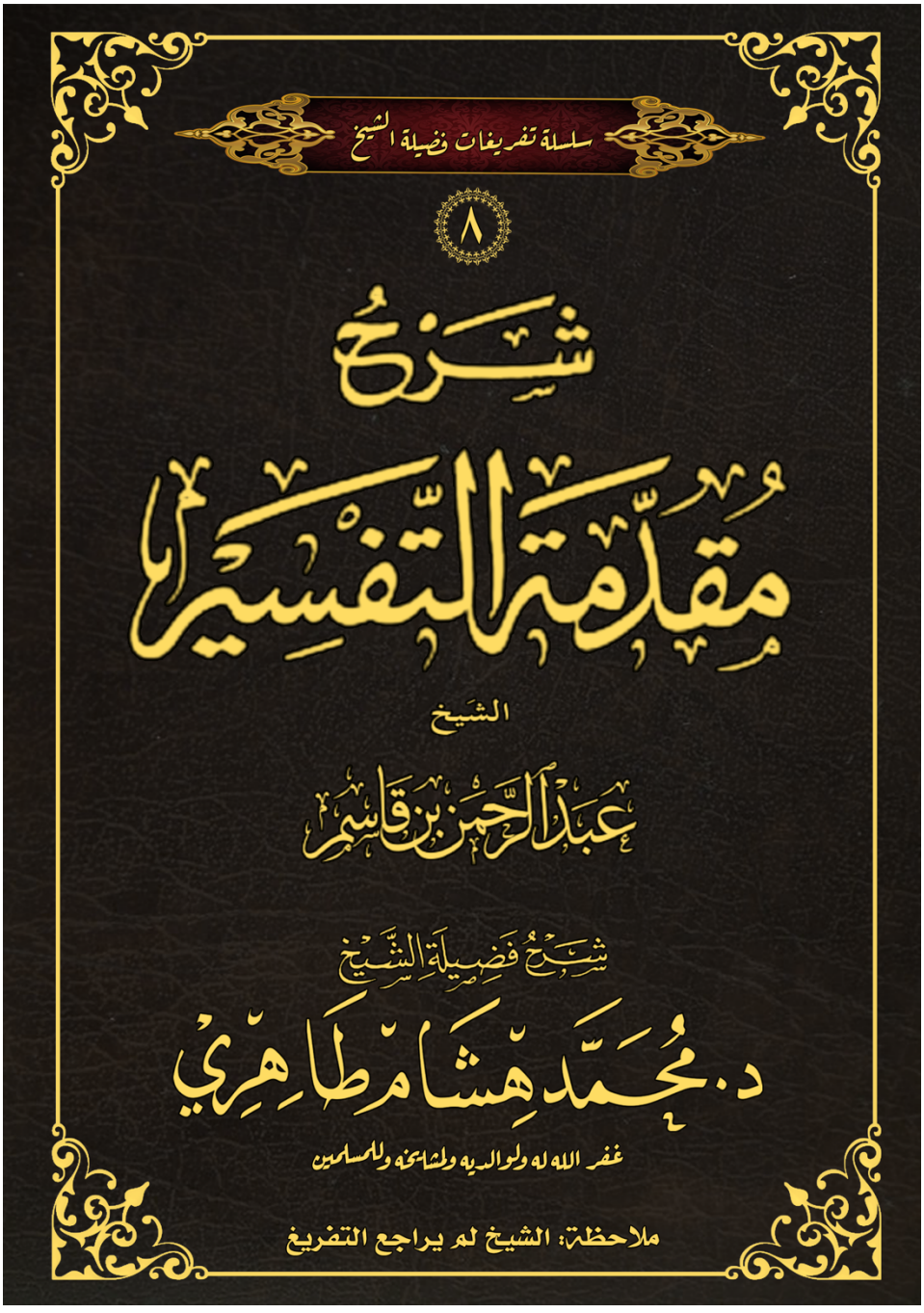
سلسلة تفريغات فضيلة الشيخ
٨
شرح
مقدمة التفسير
الشيخ
عبد الرحمن بن قاسم
شرح فضيلة الشيخ
د. محمد هشام طاهري
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين
ملاحظة: الشيخ لم يراجع التفريغ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

فهذا هو المجلس الثاني من مجالس هذه الدورة التأصيلية الثالثة، وهو الثاني أيضًا في قراءتنا وتعليقنا لكتاب (مقدمة التفسير) للعلامة/ القاسم -رحمه الله-، ونحن في عصر السبت، السادس عشر من الشهر التلسع من عام سبعة عشر بعد الألفين من الميلاد، وكنا قد وقفنا على قوله -رحمه الله-: **(أسباب النزول)**، ونبدأ على بركة الله -تعالى-.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم اغفر لنا ولشيخنا، ولمشايخه، وللمسلمين، والمسلمات يا رب العالمين.

قال الشيخ العلامة/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم -رحمه الله تعالى- في مقدمة التفسير:

أسباب نزوله:

معرفة سبب نزول القرآن يعين على فهم الآية، فقد يكون اللفظ عامًا والسبب خاصًا، ومنه قوله -تعالى-: ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ [الطلاق:٤]؛ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥].

مقصوده -رحمه الله- أن معرفة أسباب النزول والقراءة في أسباب النزول أمر مهم جدًا لطالب فهم كتاب الله ﷻ، إذ لا يمكن فهم المنزل إلا بالعلم بأحوال التنزيل، لا يمكن فهم المنزل إلا بالعلم بأحوال التنزيل؛ من حيث العرف المعمول به، من حيث سبب نزوله وروده، وضرب المصنف -رحمه الله- لذلك سببًا، مثالًا واحدًا فقال: **(معرفة سبب نزول القرآن يعين على فهم الآية، فقد يكون اللفظ)**؛ هذا الآن مثال

واحد، (**فقد يكون اللفظ عامًا والسبب خاصًا**)؛ ولو تأملنا في الآيتين ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ [الطلاق:٤]؛ لأن كلمة ﴿تُمْ﴾؛ ضمير جمع يدل على العموم، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ [البقرة:١١٥]؛ ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾؛ واو الجماعة يدل على الجمع وهو من ألفاظ العموم، فاللفظ عام، لكن سبب وروده خاص.

فمعنى هذا أنه ليس معنى هذا وين ما تكون تتوجه، وين ما تتوجهوا خلاص تصيب القبلة، أو لا تصيب القبلة فتقول: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾؛ أي فثم قبلة الله، لا هذا غلط؛ لأن الآية عامة في اللفظ، خاصة في سبب الورود؛ فإن سبب ورودها أن أنلسًا صلوا في غيم وأخطئوا القبلة فقال الله ﷻ لهم: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ لِلَّهِ﴾، و﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾؛ هذا أيضًا ليس عامًا لكل من يرتاب، وإنما هو لمن يكون له وضعية خاصة غير الوضعيات التي ذكرت قبلها، ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق:٤]، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال -رحمه الله تعالى-:

عامه وخاصه:

العام: أقسام، منه: الباقي على عمومه، كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]، والعام المراد به: الخصوص كـ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، والثالث: العام الْمَخصوص وهو كَثير، إِذْ ما مِن عامٍ إلا وقد خُص، والمخصص: إما متصلٍ وهو خمسة: أحدها الاستثناء، والمنفصل كآية أخرى أو حديث أو إجماع، وَمِن خاصٍّ القُرآن: ما كان مخصصًا لعموم السنة كـ قوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة:٢٩]، خص: «**أُمِرتُ أَن أُقاتِلُ النَّاسَ، حتَّى يَقُولُوا لا إله إلا الله**».

هذه المسألة أيضًا مهمة؛ وهي مسألة معرفة الآية العامة ومعرفة الآية الخاصة؛ لأن تعميم ما حقه التخصيص جراءة على الله، وتخصيص ما حقه التعميم تقول على الله،

فينبغي على الإنسان للذي يجتهد ويريد أن يفهم كلام الله، أن يعرف اللفظ للعام واللفظ الخاص.

والعموم في القرآن الكريم ينقسم كما قال المصنف –رحمه الله–: إلى **(أقسام)**، الأول منه: **(للباقي على عمومه)**؛ طبعًا لما يقول الآيات للبلقية على عمومها؛ يعني لم يتوجه إليها نسخ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]؛ أي شيء اسمه أم فهو محرم؛ لأن أم مفرد مضاف، والمفرد المضاف يعم، كما قد درسنا في الدورة التأصيلية الثانية (ألفاظ الأصول)، ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾؛ مفرد المضاف دل على العموم.

أمك التي ولدتك، أم أمك، أم أبيك، أمك التي أرضعتك، ما دام اسمها أم بالنسبة لك فهو محرم عليك، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾؛ فهذا عام باق على عمومه، وبه استدل الجمهور، وبه؛ أي بالعموم استدل الجمهور على أن –كما ذكر ذلك بعض أصوليُّ الأحناف– أن الأم إذا أنجبت ولدًا من الزنا فهي محرمة؛ لأنها أم في العرف، والآية عامة ولا ناسخ لها، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾؛ هذا مثال، ومن أمثلته، هذا في الأحكام، ومن أمثلته في الأخبار: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل:٧٧]؛ ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت:٦٢]؛ فهذه عمومات لا مخصص لها.

– **القسم الثاني**: العام المراد به الخصوص؛ يعني لفظه عام لكنه من حين نزوله، هنا فيه فرق، ما الفرق لو قال لك قائل: بين للعام للذي خص، وبين للعام للذي أريد به الخصوص؟ ها! سؤال، أعيد السؤال مرة ثانية، لو قال لك قائل: ما الفرق بين العام للذي خص، وبين للعام للذي أريد به الخصوص؟ فالجواب: لأنك تقول: إن للعام للذي خص بقي أفراد عمومه دلًا على بعض العموم، وخص منه الأقل، ولما للعام الذي أريد به الخصوص فهو من أول وضعه، من أول نزوله لم يرد منه العموم البتة، لم يرد منه إلا الخصوص من أول الوضع، أو من أول النزول، –إن شاء الله– يكون تبين الفرق.

نعيد مرة أخرى.. عندنا درسنا في الأصول: العام الباقي على عمومه، هذا ما فيه إشكال، الخاص ما فيه إشكال، عندنا الآن شيئان: (عام مراد به الخصوص، وعام خص منه بعض الأفراد)، الفرق بينهما: أن العام الذي أريد به الخصوص في أصل الوضع عند النزول لم يرد به إلا وجه الخصوص، لم يرد منه شيء آخر، أما العام الذي خص فإنه نزل عامًّا، ثم جاء دليل التخصيص إما متصلًا وإما منفصلًا.

المصنف –رحمه الله– ذكر العام المراد به الخصوص قول الله –جلّ وعلا– في سورة: ﴿لِلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ لِلنَّاسُ إِنَّ لِلنَّاسِ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران:١٧٣]، في سورة الأحزاب، ﴿قَالَ لَهُمُ لِلنَّاسُ﴾؛ تأمل معي، كم مرة للناس ذكرت في الآية؟ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾؛ الناس ذكرت مرتين، ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾؛ المقصود به واحد، المقصود به واحد عند أول الوضع المقصود به الواحد وهو فلان من الناس، فكلمة (من) في هذا العموم منوية، أو مقصودة، ﴿لِلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ لِلنَّاسُ﴾؛ يعني رجل من للناس، وهو واحد، ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾؛ إذًا هذا الناس الآخر، هذا الناس الآخر عموم، لكنه أيضًا بالنسبة لكم عموم مخصوص، عموم ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾؛ يعني قريشًا، وقريش ليس عام، خاص؛ لأنها قبيلة وهناك من هو أكبر منها وهم العرب، وهناك من هو أكبر منها وهم بنو آدم، إذًا ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾؛ وضع في أول الوضع على فرض، ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾؛ وضع في أول الوضع على قوم، إذًا هذا خاص وهذا خاص، هذا هو العام الذي أريد به الخصوص.

ما هو العام الذي أريد به الخصوص؟ هو اللفظ الذي أطلقه الشارع في القرآن أو في السنة وأراد منه ابتداءً فردًا أو جماعةً معينين؛ لأن الجماعة المعينين دليل الخصوص، كما مر معنا في تعريف الخاص، هو المعني به فردًا أو جماعة مخصوصة.

طيب.. الآن ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾؛ نضرب لهم مثال في واقعنا: فلو قال لنا قلئل: إن فلانًا ها!، الرجل فلان قال: كذا وكذا، فكلمة الرجل فلان، الرجل هذه كلمة عامة، كلمة عامة يدخل فيها أي رجل، لكن لما قال: الرجل فلان قال: كذا وكذا، علمنا أنه عام مراد به الخصوص؛ لأنه قال: الرجل فلان قال: كذا، إذًا لاحظ للقلئل ولحد ولا اثنين ولا جمع؟ ولحد، إذًا هو عام أريد به الخصوص.

﴿لِلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ لِلنَّاسُ﴾؛ ﴿قَالَ﴾؛ ها! واحد ولا جمع؟ واحد، إذًا دل على أن كلمة للناس أنه ولحد، هذه قرينة، إذًا للعام للذي أريد به الخصوص لابد لطالب العلم أن يعرفه، كيف يعرفه؟ إما بالنظر إلى سبب النزول وهذه معينة جدًا على معرفة العام الذي أريد به الخصوص، و، أو أيضًا سبب النزول معينة على العام الذي، المختص أيضًا أو المخصوص أيضًا، وإما أنه ينظر لما يسمى بقرائن الأحوال، قرائن الأحوال هي الألفاظ المحيطة بالكلمة، الألفاظ المحيطة الموجودة في الجملة، هذا النوع الثاني.

– **والثالث العام المخصوص:** إذًا من هنا ندرك أن ألفاظ القرآن أربعة أنواع، **ألفاظ القرآن أربعة أنواع:**

– عام باقٍ على عمومه ويقابله الخاص، كم صار عندنا؟ اثنان، طيب.

– عام أريد به الخصوص، هذا حطه مع الخاص تحت الخاص.

– عام خص منه بعض الأفراد، إذًا هذا متنازع، بعضه في العموم، أكثره في العموم، وأقله في الخصوص.

هكذا ألفاظ القرآن الكريم كله، لما أنت تقرأ، طبق هذه النظرية الأصولية في القرآن الكريم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، الآن لو طبقت هذه القاعدة

﴿الْحَمْدُ﴾؛هل المراد به العموم، أو المراد به الخصوص؟ المراد به العموم، إذًا كل حمد فالله مستحقه، طيب ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ هل هناك من العالمين من ليس ربه الله؟ إذًا المراد به العموم ها!للذي لم يخص، المراد منه العموم للذي لم يخص، وهكذا تطبق هذه القاعدة.

والثالث العام المخصوص: العام المخصوص هو الذي لفظه دال على العموم لكن بعض الأفراد مختص منه، بعض الأفراد مختص منه، مثلله في غير القرآن: كقول النبي ﷺ: «**صلي قائمًا، أو صلوا قيامًا**»، وقوله ﷻ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة:٢٣٨]، قال: ﴿قُومُوا﴾؛ دل على أن الخطاب عام ﴿قُومُوا﴾؛ هذا يسمى العام، ننظر الآن، هل له خصوص أو لا؟

قال ﷺ: «**صلي قاعدًا فإن لم تستطع**»، ها! «**فقاعدًا**»، «**صلي قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا**»، وقال الله ﷻ في آية النساء، أو في آية الخوف، نسيت الآية، ها!

لا، لا، لا، ليست هذه، قيامًا أو.

نعم، قعودًا، ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾، نعم ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾ [النساء:١٠٣]، لا مو هذا، مو هذا اللي في بالي شيء آخر، ما جات خلاص.

الشاهد الآن إن القسم الثالث: لفظه عام ولكن جاء ما يخصصه، جاء ما يخصصه في بعض صوره، أو في بعض أفراده، أو في بعض أحواله، هذا معنى اللفظ العام المخصوص، قال المصنف: **(وهو كَثير)**؛ وهو كثير وين؟ في باب الأحكام، –قيدها– **(وهو كَثير)**؛ يعني في باب الأحكام، إذ ما من عام إلا وقد خص، لما في باب الأخبار: فأكثر العمومات باقية على عمومها، فأكثر العمومات باقية على عمومها.

قال: **(والثالث: العام الْمَخصوص)**؛ هنا يأتي سؤال: ما هو المخصوص؟ يأتي سؤال: ما هو المخصوص؟ العام هو: اللفظ المستغرق لأفراده، والمخصوص، المخصوص به

هو: استثناء بعض الأفراد من اللفظ العام، استثناء بعض الأفراد في بعض الأحوال وفي بعض الصور من اللفظ العام، طيب.. هذا المخصص لابد أن يكون له صيغة، ما صيغة التخصيص؟ هنا يأتي سؤال: ما صيغة التخصيص؟ ما علامة التخصيص؟ كيف نعرف المخصص؟ قال المصنف -رحمه الله-: **(والمخصص: إما متصل)**؛ يعني وإما منفصل، إذًا المخصص ينقسم إلى قسمين: (متصل بالنص العام -يعني جاي معه-، وأيش معنى متصل؟ جاي معه؛ يعني لأنه معه، نزل معه، نزل معه، هذا يسمى المخصص المتصل، وهو الأكثر في القرآن الكريم، **(والمخصص: إما متصل)**، وإما منفصل.

والمتصل: قال المصنف -رحمه الله-: **(وهو خمسة)** لأشياء، طيب هنا يأتي الآن سؤال: يقول المخصص إما متصل، المتصل، المخصص المتصل خمسة لأشياء، طيب.. إذا كان المخصص المتصل خمسة أشياء يقول المصنف: **(أحدها الاستثناء)**، أحدها أيش؟ -اكتب عنده، أو أمامه- وهو أم الباب، شو الأصل في التخصيص ها! الاستثناء إلا، ها لما قال الله ﷻ: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:٩٥]، ثم قال: غيرَ ﴿أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]، على القراءة أو ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾؛ -لاحظ- إلا، هذا كثير جدًا في القرآن الكريم، وهذا سميناه أم الباب؛ لأنه بنفسه مشعر باستثناء بعض الأفراد من اللفظ السابق، هذا الأول: الاستثناء بالتخصيص، اكتب الأول الاستثناء بما يسمى بـــــ (إلا).

- الثانية: طبعًا الشيخ ما ذكره؛ لأنه قال: **(خمسة)**، وترك الباقي، ومن أهل العلم من يقول: ستة، نحن نذكرها على سبيل الاختصار، نقول: التخصيص بالصفة، [التخصيص بالصفة]، ومثاله قوله -تعالى-: ﴿رِجَالٌ﴾؛ اللي يسمع كلمة الرجال يظن أن كل واحد سيدخل فيه، صح ولا لا؟ لما نسكت صح، لكن لما قال: ﴿لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور:٣٧]، علمنا أن الرجولة الآن خصت

بهؤلاء بأي، على أي وجه؟ على وجه التوصيف، [على وجه التوصيف]، كما لو قال الإنسان في غير القرآن: أكرم الرجال الشجعان، ها! الآن ستكرم أي رجل ولا الشجعان بس؟ إذًا هذا يسمى تخصيص متصل بالوصف، واضح؟ تخصيص متصل بالوصف، أو بالصفة، الوصف أو الصفة المعنى واحد.

– **الثالث: التخصيص بالغاية:** التخصيص بأيش؟ بالغاية وهي حتى وإلى، [حتى وإلى]، مثل قول الله ﷻ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة:١٨٧]، الآن عام ولا خاص؟ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾؛ عام، لكن لو كملنا الآية نجد المخصص: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧]، إذًا ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾؛ هذا يسمى المخصص، مخصص بماذا؟ بالغاية، يعني الأكل والشرب عام جائز إلى حتى يأتي الوقت ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾.

طيب.. أيضًا التخصيص بالغاية قد يكون مفهوم من المعنى، ما هو لازم يكون حتى وإلى، التخصيص بالغاية قد يكون مفهومًا من المعنى، مثل قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة:٥]؛ معنى هذا الكلام: أن الآية دالة بمنطوق المخالفة، بمفهوم المخالفة أنا لا نخلي سبيلهم حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، –لاحظ– هذا المفهوم، وهذا باب عظيم جدًا لطالب العلم ينبغي أن يعتني به.

أيضًا من المخصصات: المخصصات المتصلة في الحال، المخصصات المتصلة في الحال، قال ﷻ في أول البقرة: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، المتقين كلمة علمة، ثم جاء وصفهم فخصصوا: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٣-٤]؛ هذه الجملة ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ يقول بعض علماء التفسير: جملة

حالية، إذًا مخصصة لكلمة المتقين بالحال، ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ هذا مثال على التخصيص المتصل في الحال.

أيضًا من المخصصات المتصلة: المخصصات المتصلة بظرف المكان، [المخصصات المتصلة بظرف المكان]، لما يقرأ الإنسان الآية، قوله ﷻ: ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ (١) وَأَنْتَ حِلٌّ﴾ [البلد:٢]، ويسكت، يفهم منه العموم؛ أي أن النبي ﷺ يفعل ما يشاء في أي مكان عنده شيء اسمه هذا مكان حرام فيه القتال، وهذا زمان حرام فيه القتال، وهذا مكان حلال له فيه القتال؛ لأن الله قال له: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ﴾؛ لكن لما قال: ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾؛ ها! صار مخصص بأيش؟ بالمكان، فـ ﴿أَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾؛ للذي هو حرام، فلا يحل لغيره هذا الحكم، هذا من الأمثلة، والأمثلة كثيرة جدًا، وأيضًا رقم كم الآن؟ خمسة ولا ستة؟

طيب.. نذكر هي كثيرة جدًا لكن إحنا نذكر أهمها: المخصصات المتصلة بظرف الزمان، المخصصات المتصلة بظرف الزمان: اكتبوا وإن كنا لا نذكر له الأمثلة، لكن أكتبوا أيضًا، من المخصصات المتصلة: الجار والمجرور -رقم كم؟ سبعة-، ومن المخصصات المتصلة في التمييز، ومن المخصصات المتصلة المفعول معه، ومن المخصصات المتصلة المفعول لأجله، ومن المخصصات المتصلة بدل البعض من الكل، بدل البعض من الكل، ومنها أيضًا بناء العام على الخاص، أخيرًا: عطف العام على الخاص.

إذًا قال -رحمه الله-: **(والمخصص: إما متصل وهو خمسة)**؛ إنما قال: **(هو خمسة)**؛ من باب لشهرها، وأكثرها لستخدامًا في القرآن الكريم، **(أحدها الاستثناء)**؛ قلنا: هذا أم الباب وهو بـ (إلا) ونحو من أخواتها، **(والمنفصل كآية أخرى أو حديث)**؛ والمخصص والمنفصل كآية أخرى أو حديث **(أو إجماع)**، إذًا المخصصات المنفصلة

هي التي لم تذكر مع النص، لم تذكر مع النص، لكن ذكرت بعد النص بمدة أو زمن، أو فاصل كبير، ها!.

يعني مثلًا الآن لو جاء إنسان وقال: إن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي، وهذا عام يشمل زمانه وغير زمانه، فهو عامٌ في الزمان وعام في المكان، قلنا له: صدقت، من ناحية الأصولية كلامك دقيق؛ لأن النهي يعم الزمان والمكان، نهى عن ادخار لحوم الأضاحي، ولكن عندنا مخصص منفصل حديث آخر، قال: «**إنما كنت نهيتكم عن الادخار لأجل الدافة، فكلوا وأطعموا وادخروا**»، إذًا جاء الاستثناء، جاء التخصيص، في جواز الادخار بعد النهي عنه.

أيضًا يمكن أن يكون التخصيص المنفصل بحديث؛ يعني مثلًا الآن نحن نقرأ قول الله ﷻ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ [النساء:٢٤]، لما ذكر الله المحرمات من النساء، هذه عامة ولا خاصة؟ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ﴾؛ ﴿مَا﴾؛ ما أخذنا من ألفاظ العموم كلمة ﴿مَا﴾؟ الدالة على الموصولة، أو الدالة على المصدرية تدل على العموم، ﴿أُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾؛ طيب.. الآن فيه أشياء ذكرت في السنة سواءً في النساء أو في المطعومات، في النساء نهى النبي ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، فهذا حديث منفصل مخصص لعموم: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾.

وأيضًا في المطعومات نهى النبي ﷺ عن: «**أكل كل ذي نابٍ من السباع، وكل ذي مخلب من الطير**»، فهذا منفصل، حديث منفصل مخصص لعموم الآية، أو إجماع، أو إجماع، الإجماع أيضًا مخصص، لكن هنا سؤال: هل الإجماع مخصص في نفسه، أو إنه دال على تخصيص بنص؟ الصواب الثاني، الإجماع في نفسه ليس مخصصًا، وإنما هناك نص قد خصص العموم من الآية أو الحديث، ولكن لم نطلع نحن على هذه الدلالة من الآية، أو على هذا الحديث، والإجماع كاف ومغنٍ في ذلك.

ثم قال -رحمه الله-: (**وَمِن خاصِّ القُرآنِ: ما كان مخصصًا لعموم السنة**)، وهذه مسألة مهمة جدًا وهي: هل، هل عموم السنة، هل عموم السنة يمكن تخصيصها بالقرآن؟ من لأهل العلم من أنكر ذلك، وقال: لأن القرآن أعلى شأنًا؛ لأنه كلام الله، والأحاديث كلام النبي ﷺ، فكيف ينسخ الأعلى الأدنى؟

والله ﷻ قال: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة:١٠٦]، ونقول نحن: إن القرآن والسنة كلاهما وحي، القرآن كلام الله، والسنة وحي وإن كان كلام رسول الله ﷺ، فمن حيث الدلالة هما في المرتبة سواء، [من حيث الدلالة هما في المرتبة سواء]، فالقرآن مخصص لعمومات السنة أيضًا، ومثاله: قال المصنف: (**وَمِن خاصِّ القُرآنِ: ما كان مخصصًا لعموم السنة كـ**: ﴿**حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ**﴾ [التوبة:٢٩]، خص: «**أُمِرتُ أَن أُقاتِلَ النَّاسَ، حتَّى يَقُولُوا لا إله إلا الله**»)، يظن ظان أن قوله ﷺ: («**أُمِرتُ أَن أُقاتِلَ النَّاسَ، حتَّى يَقُولُوا**)، أو «**حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك فقد عصموا مني دمائهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ**»، الآن الآية (﴿**حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ**﴾ [التوبة:٢٩])، ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [التوبة:٢٩]، مطلقًا؟ لا ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة:٢٩]، دل على أنه يجوز إبقائهم على كفرهم وشركهم، وإن لم يشهدوا ألا إله إلا الله، ما داموا رضوا بأن يعيشوا تحت مظلة الإسلام، ويدفعوا الجزية، هذا دليل على أن القرآن يمكن -انتبه الآن!- يمكن للسنة أن تخصص عمومات القرآن، ويمكن العكس، عمومات السنة يمكن أن تخصص بالقرآن، هذا أيضًا ممكن، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال -رحمه الله تعالى-:

النلسخ والمنسوخ: يَرِدُ النَّسخُ بِمَعنَى الإزالة، ومنه ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج:٥٢]، وبمعنى التبديل ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل:١٠١]، وهُو ثَلاثَة: ما نُسِخَ تِلاوَتُهُ وحُكمُهُ كَعَشرِ رضعات، أو تلاوته دون حكمه كآية الرجم، أو حكمه دون تلاوته، وصنفت فيه الكتب وهو قليل وَلا يَقَعُ إلاَّ في الأَمرِ، والنَّهيِ، ولَو بلفظ الخبر.

المقصود بالنسخ كما قال المصنف –رحمه الله–: **(يرد النسخ بِمعنى الإزالة)**، وبمعنى التبديل، وبمعنى الإزالة يعني الكلية، نسخت كذا من كذا؛ يعني أزلت، ومنه قوله –تعالى–: (﴿**فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ**﴾ [الحج:٥٢])؛ أي يزيل الله ما قد يقع من الوهم، ما قد يقع من الوهم في الكتاب المنزل؛ لأن الله تضمن حفظه، تضمن حفظ الوحي لأنبيائه، [تضمن حفظ الوحي لأنبيائه]، وتضمن لأمة الإسلام حفظ كتابه، فالشيطان لا يستطيع وإن ألقى، وإن ألقى في كلام النبي شيئًا، لا يستطيع أن يفتري على النبي، على لسانه؛ لأن الله حفظه، (﴿**فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ**﴾ [الحج:٥٢])؛ فيزيل الله ما ألقاه الشيطان.

ويأتي: **(بمعنى التبديل)**، التبديل؛ أي شيء مكان شيء، قال: (﴿**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ**﴾ [النحل:١٠١])، وهذا هو الأكثر في منسوخات القرآن الكريم، وهذا هو الأكثر في منسوخات القرآن الكريم، فإنا نجد أنه ما نسخ حكم إلا وجاء مكانه حكم آخر وهذا هو التبديل، وهذا إما أن يكون التبديل لشيء هو أشد، ولكن أعظم أجرًا، أو لشيء هو مساوٍ ابتلاءً، أو لشيء هو أدون منه وأيسر تخفيفًا، إذًا التبديل إما أن يكون لشيء هو أشد، وإما أن يكون لشيء هو مساوٍ، وإما أن يكون لشيء هو أقل تيسيرًا.

فالأول لأجل إكثار الأجر، والثاني ابتلاءً للنسخ، قد يقول قائل: ما الفائدة هذا هو هذا مساوٍ؟ نقول للفائدة: الابتلاء، أو أدون منه وأيسر تخفيفًا على الأمة وهو

الأكثر، تخفيفًا على الأمة وهو الأكثر، ومثال، أمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم، والمصنف –رحمه الله– لم يذكر هذه الأمثلة لعله إنما أراد الاختصار ولم يرد الإطالة.

ثم قال: (**وهو ثلاثة**)؛ أي النسخ بمعنى التبديل ثلاثة، النسخ بمعنى التبديل ثلاثة: (**ما نسخ تلاوته وحكمه كعشر رضعات**)؛ فهذا الآن كان من القرآن المنزل عشر رضعات يحرمن، عشر رضعات يحرمن، هذه آية كانت تتلى، فنسخت تلاوتها ونسخ حكمها، بحديث أو بآية: «**خمس رضعات معلومات يحرمن**»، وهذا الحديث كان آيةً تتلى، ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها، كما قالت عائشة –رضي الله عنها–: (وتوفي النبي ﷺ وهو مما يتلى من القرآن)؛ يعني حكمًا.

القسم الثاني: ما نسخ (**تلاوته دون حكمه كآية الرجم**)، الذي قال عنه عمر كما في الصحيحين قال: لو يقول الناس إن عمر زاد في كتاب الله لأمرت بكتابة آية كنا نقرأها في زمن رسول الله ﷺ، وإني لأخشى أن يأتي على الناس زمان فيقولوا: إنا لا نجد الرجم في كتاب الله، وإن الرجم حق في كتاب الله، وقد رجم رسول الله ﷺورجمنا، ثم قرأ: (والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، فهذا الحكم باق، وهو أن الرجل والمرأة إذا كانا قد أحصن، فإنه إذا أقر بالزنى أو شهد أربعة شهود فإنه يرجم، وأما إذا كان غير محصن؛ فإنه يجلد مائة، كما في آية سورة النور.

القسم الثالث: قال: أو نسخ (**حكمه دون تلاوته**)، طيب، قد يقول قائل: ما الفائدة من هذا النسخ؟ **الفائدة من هذا عدة أمور**:

– **أهمها**: الإعلام بأن الله قد نسخ الحكم وأبقى التلاوة لنتقرب إليه بالذكر، [وأبقى التلاوة لنتقرب إليه بالذكر].

– **وثانيًا**: ابتلاءً من الله ﷻ لعباده.

– **وثالثًا**: تقريرًا لقاعدة النسخ، قال: (**وحكمه دون تلاوته**).

انتهى الكلام، ثم الكلام المستأنف، شيلوا النقطة وحطوا نقطة، يعني حطوا نقطة بدال الفاصلة منقوطة؛ لأنه كلام جديد-

(وصنفت فيه الكتب)؛ يعني في الناسخ والمنسوخ صنفت فيه الكتب، **(وهو قليل)**؛ القليل إذا كان يرجع إلى الناسخ والمنسوخ فقد ذكر بعض العلماء أن الناسخ والمنسوخ في القرآن لا يتعدى عشر آيات، طبعًا هذا على قول المتأخرين، أما على قول المتقدمين: فالناسخ والمنسوخ كثير في القرآن، ما الفرق بين قول السلف وقول الخلف؟ السلف: يعدون التخصيص نسخًا، وهذه مسألة مهمة لا يغب، لا تغب، لا تغيبها عن ذهنك، وهي: أن السلف يطلقون كلمة النسخ على التخصيص، فيقول ابن عباس: (نسختها آية كذا وكذا)؛ أي خصصتها، يقول ابن عمر: (نسختها آية كذا وكذا)؛ يعني خصصتها، يقول ابن مسعود: (نسختها آية كذا وكذا)؛ يعني خصصتها -فانتبه لهذا- وعلى كل حال: بالنسبة للناسخ والمنسوخ؛ بمعنى تبديل في الحكم، في القرآن الكريم قليل، **(وصنفت فيه الكتب)**؛ ومن أشهر هذه المصنفات الناسخ والمنسوخ لابن النحاس، وهو من الكتب المفيدة الجامعة.

قال -رحمه الله-: **(وَلا يَقَعُ إِلاَّ في الأَمرِ، والنَّهيِ، ولَو بلفظ الخبر)**؛ هذه مسألة مهمة جدًا، وهي: أين موضع النسخ؟ أين يرد النسخ؟ طبعًا الناسخ والمتأخر، والمنسوخ والمتقدم، أين سنجد الناسخ؟ في جميع أبواب الشرع؟ الجواب: لا، لن تجد الناسخ إلا في باب الأمر والنهي، وهو الذي يسميه الفقهاء: باب، (باب الأحكام)، ماذا يسميه الفقهاء؟ باب الأحكام؛ يعني في باب الأحكام يوجد نسخ، في غير باب الأحكام لا يوجد نسخ، وقد يوجد نسخ في الأحكام في خبر جاء في الحكم، لكن الصيغة صيغة خبر، ما فيه إشكال، قد يرد فيه، قد يأتي النسخ على كلام خبري في باب الأحكام، ولكن الأصل أن الأخبار في غير باب الأحكام، الأصل أن الأخبار في غير باب الأحكام، سواءً كان في باب الإيمان، أو كان في باب -انتبه!- مسائل الغيب التي

سبقت ومضت، أو في مسائل الغيب التي ستأتي، أو في جانب الأخلاق، أو في جانب الأخلاق والفضائل، أو في جانب الثواب والعقاب، فهذه لا يمكن أن يوجد فيها النسخ؛ لأن وجود النسخ في باب الإيمان، أو مجيء النسخ في باب الفضائل، أو مجيء النسخ في باب الأخلاق، أو مجيء النسخ في باب الأخبار الغيبية السابقة أو اللاحقة؛ يعني الخطأ أو الكذب -عياذًا بالله-.

والله ﷻ لا يغفل عن علمه شيء، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٣٢]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم:٦٤]، إذًا لا يمكن أن يرد النسخ في هذا الباب البتة، ما يجي يقول لنا اليوم: آمنوا بالملائكة، وبعدين يقول: لا، لا تؤمنوا بالملائكة، ما يمكن هذا الكلام، ما يمكن يأتي ويقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]، ثم يقول: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٣٥]، ثم بعد أن يأتي يقول: لا ليس لهم شيء، ما يمكن، هذا كذب، والكذب منزه عنه كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ، إذًا عرفنا أين مجال النسخ، ها! مخصوص في باب الأحكام، أو في باب الأمر والنهي، ولو كان على صيغة الخبر فلا يضر، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال -رحمه الله تعالى-:

المحكم والمتشابه: المحكم: يميز الحقيقة المقصودة، والمتشابه يشبه هذا ويشبه هذا، و ﴿لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران:٧]، ليفتنوا به الناس إذا وضعوه، على غير مواضعه ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران:٧]، وهُو: الحَقِيقَةُ التي أَخبَرَ عَنْها، كالقيلة وأشراطها، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ [آل عمران:٧]؛ أي وقته وصفته ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران:٧]، ولم ينف عنهم علم معناه بل قال: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩].

قال شَيخُ الإِسلامِ: وثَبَتَ أَنَّ اتِّباعَ الْمُتشابِهِ ليس في خصوص الصفات، ولا أَعلَمُ أنَّ أحدًا مِنَ السَّلف جَعَلَها من المتشابه الداخل في هذه الآية، وعندَهُم قِراءَتُها تَفسيرُها، وتُمَرُّ كَما جاءَت دَالَّةً على ما فِيها مِنْ الْمَعاني، لا تُحَرَّف ولا يلحد فيها، وكل ظاهرٍ ترك ظاهره لِمُعارِضٍ رَاجِحٍ، كَتَخصيصِ للعامِّ وتَقييدِ الْمُطلَقِ فإِنَّهُ مُتشابِهٌ، لاحتِمالِهِ مَعنَيَين وهذا المجمل.

وكذا، وكذا.

أحسن الله إليكم.. وكذا الْمُجمَلُ وإحكامُهُ رَفعُ ما يتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد.

هذه مسألة جديدة ينبغي لمن رام فهم كلام الله ﷻ أن يفرق بين المحكم والمتشابه، المحكم: وصف من أحكم الشيء يحكمه إحكامًا فهو محكم، اسم مفعول، فالقرآن كله محكم، كما مر معنا، باعتبار الإتقان والضبط، القرآن كله محكم باعتبار الإتقان والضبط والبلاغة والفصاحة، هذا رقم واحد.

ثم نقول: المتشابه، أيضًا اسم مفعول من التشابه، شبه الشيء بعضه يشبهه شبهًا وتشابهًا، فالتشابه أيضًا القرآن كله متشابه باعتبار أن بعضه، بعض آياته مشبه لبعضها الآخر، من حيث التوافق في الأحكام، ومن حيث التوافق في البلاغة، ومن حيث التوافق في الحروف والكلمات والمعاني، هذه مسألة مهمة، في الأول المحكم كله قال الله ﷻ: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، إذًا القرآن كله محكم، وجاء في الآية الأخرى وصف القرآن بالتشابه، وصف القرآن بالتشابه قال –جلّ وعلا–: ﴿مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر:٢٣]، إذًا ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣]، ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾؛ إذًا لما قال: ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾؛ أي يشبه بعضه بعضًا، هذا دليل على أنه كله يعني يشبه بعضه بعضًا لا تنافر فيه، ومن هذا، ومن هنا نعلم ما معنى أنه محكم كله، ومتشابه كله؟

نعلم معنى قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

نأتي الآن إلى القسم الثالث: وهو المحكم الذي لا يحتمل إلا معنىً واحدًا، والمتشابه الذي يحتمل معنيين فأكثر، وليس أحد المعاني بأظهر من الآخر، هنا، هنا الأصل أن القرآن أكثره وجله محكم؛ ولذلك ما تسمعه لنت، أو ما تقرأه في بعض كتب التفاسير، إنما في آية إلا واختلف فيها الناس، هذا كلام لا قيمة له؛ لأنه كلام من؟ من يعتبر خلاف أي إنسان على وجه الأرض، وهذا غير صحيح، هذا غير صحيح، يأتي فيلسوف يختلف في القرآن، أيش علاقتنا فيه، هذا فيلسوف ما له ولا مال القرآن، يأتي منطقي ويختلف في القرآن وبعدين يدخل خلافه في القرآن، يأتي طبيب ويختلف في القرآن وندخل كلامه في القرآن، هذا غير صحيح.

أما أهله الذين هم أهله، الذين انشغلوا به، وتعلموه، ورامو فهمه من الصغر إلى الكبر، هؤلاء تجد عندهم الأصل أن المحكم هو الأكثر؛ ولذلك قدمه الله في آية (آل عمران)، قدمه الله في آية (آل عمران)، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران:٧]، -وهذه قاعدة أحفظها- ما قدمه الله ﷻ فحقه التقديم، ما قدمه الله فحقه التقديم، وما قدمه الله فهو الأصل، وما قدمه الله فهو الأصل، إذًا الأصل في القرآن أنه محكم، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران:٧]، إذًا يوجد شيء من القرآن متشابه، نعم.

اختلف السلف في فهمها واعتبار فهم السلف مهم جدًا، أما اختلاف الخلف ما لنا، ما لهم عبرة في فهم كلام الله -جلّ وعلا-، كما أن الحدادين، أو النجارين، أو المهندسين، لو اختلفوا في مسألة طبية هل لاختلافهم عبرة؟ أجيبوا، ما، قطعًا لا، بإجماعنا لا، فلماذا إذًا نجعل للمتفلسفة ها! والمتطببة، والمتهندسة، والمفكرة، لماذا

نجعل لاختلافهم عبرة في اختلاف، في القرآن؟هذا شـــيء عجيب والله عند للناس، وغريب يا أيها الإخوة، القرآن يصـان عن ظنون الفلاسـفة، وعن أوهام المتفلسـفة، والمناطقة، وعن تجارب الأطبة، لا القرآن يصان عن هذه الأمور.

فنحن نقول: أيها الإخوة هذه مســألة مهمة جدًا أن الأصـــل في القرآن أنه محكم، يوجد فيه تشـابه؟ نعم يوجد فيه تشـابه، وهو الذي يدل على معنيين فأكثر، لا يظهر المعاني أين المعاني المتشـابهة فيها، أصـلًا الآية لما نزلت، ما نزلت كما يظنه بعض الناس أن المقصـود به آيات الصـفات، ما نزلت لأجل هذا أصـلًا؛ لأن آيات الصـفات وقت نزول هذه الآية ما كانت من المتشـابهات عند السـلف، ما جاء أحد من الصـحابة وقال للنبي ﷺما نفهمهذه الآية التي تقول: ﴿إِنَّ لِلَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٢٠]،ما جاء أحد من الصـــحابة وقال للنبي ﷺ: هذه الآية ما نفهمها ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْـــتَوَى﴾ [طه:٥]،ما جاء أحد من الكفار ولاقالوا للنبي ﷺ:ما نفهمهذه الآية ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُـــوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ما جاء أحد منهم.

إذًا ليســت هذه من المتشـابهات، ما هو المتشـابه إذًا؟ –انتبهوا الآن– المتشـابه يرد في الأحكام؟ نعم يرد في الأحكام؛ لذلك اختلف العلماء في التشابه؛ ولذلك انتبه لكلام شـيخ الإسـلام، قال: (**وَثَبَتَ أَنَّ اتِّباعَ الْمُتشـابِهِ ليس في خصـوص الصـفات**)، نعم، ليس هذا خاص بالصـفات فقط كما يظنه بعض الناس، قال: (**ولا أَعلَمُ أنَّ أحدًا مِنَ السَّلفِ جَعَلَها من المتشابه الداخل في هذه الآية**)، وقد صـدق –رحمه الله–؛ لذلك لم نجد أن أحد من السـلف قال: هذه الآية ما فهمناها من آيات الصـفات، بل فهموا كل آيات الصـفات، وإنما كان الإشـكال عندهم في آيات الأحكام، في بعض آيات الأحكام.

قال: (**وعِندَهُم قِراءَتُها تَفسيرُها، وتُمَرُّ كَما جاءَت دَالَّةً على ما فِيها مِنْ الْمَعاني، لا تُحَرَّف ولا يلحد فيها**)؛ ما، عندهم واضح، عندهم كلمة: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، في وضوحها مثل كلمة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، هل جاء أحد من السلف وقال للنبي ﷺ: ما معنى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]؟ لأ؛ لذلك لم يأت أحد من السلف وقال للنبي ﷺ: يا رسول الله، ما معنى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ لأنها واضحة عندهم، واضحة وضوح الشمس.

قال: (**وكل ظاهرٍ ترك ظاهره لِمُعارِضٍ رَاجِحٍ، كَتَخصيصِ العامِّ وتَقييدِ الْمُطلَقِ، فَإِنَّهُ مُتشابِهٌ**)، هذا هو المتشابه عند السلف، المتشابه عند السلف في القرآن هو: ما ترك ظاهره لمعارض راجح، فيأتي مبتغي للتأويل ويريد أن يعمل بما ترك ظاهره ليعرف، ليشتهر، لكذا، وكذا كما ذكره الله ﷻ: ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾، ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾؛ كتخصيص العام، مر معنا، وتقييد المطلق سيأتي -إن شاء الله- فإنه متشابه لاحتماله معنيين، هل هو من العام أو من العام المخصوص؟ هل هو مطلق أو مقيد؟

وكذا المجمل، أيضًا المجملات في القرآن هي: الألفاظ -هنا بس أعطيكم تصور- المجملات في القرآن منقسم إلى قسمين: (مجمل لفظي، ومجمل جملي):

- **المجمل اللفظي هو**: المجمل الذي سببه اللفظ نفسه؛ يعني القرء هل هو حيض ولا طهر؟ هذا مجمل في اللفظ.

- **المجمل الجملي هو**: أن الجملة في جملتها مجملة المعنى، الجملة في جملتها مجملة المعنى، مثلًا: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، مجمل عند بعض الناس فلم يفهم المراد فصار

عنده من قسم المتشابه، ولو وقف على الحديث: «المغضوب عليهم هم اليهود، والضالين هم النصارى»، ولا لا؟

خايفين جنكم، لا فيه بعض للناس اليوم يقولك: اليهود والنصارى إخولنا، ما أدري إخولنا بأيش؟ إن كان إخولنك ابن لمك وأبوك هذا كيفك، إحنا ما نقدر نمنع الناس، ممكن واحد يكون نصراني ولا يهودي وأخوه من أمه وأبوه، هذا ممكن، لكن إخولنك في للدين لا يمكن، لا يمكن، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]، لا وأطم من هذا وأزيد ها! ولو دخلنا في غير موضوعنا، لكن مصيبة اليوم الناس كل واحد يتكلم في الدين، كل صعلوك أصبح يتكلم في الدين، يقول: النصارى في الجنة، النصارى في الجنة! ما تقرأ القرآن؟ إذا كان النصارى في الجنة، المسلمون وين يروحون؟ شيء غريب يا إخوان، والله غريب، لابد للإنسان أن لا يجامل في دين الله ﷻ.

يظنون أن التعايش السلمي لابد أن يكون فيه تنازل من للدين، هذا غلط، اليهود والنصارى علشوا سلميًا في بلاد المسلمين بدون تنازل عن الدين، قرون ما هو سنة ولا سنتين ولا ثلاثة، الناس يظنون أن النصارى في مصر موجودين من اليوم، موجودين من زمن الصحابة، الناس يظنون أن اليهود موجودين في فلسطين من اليوم، هم كانوا موجودين بس ليسوا بهذه الكثرة من أيام الصحابة، بل ما رجعوا إلى فلسطين إلا بعد أن أصبحت بيت المقدس بأيدي المسلمين؛ لأن النصارى كانوا يمنعونهم.

التعايش السلمي ما معناه لنك تتنازل عن مبادئ للدين، التعايش السلمي لنك تقول: للحق حق وللباطل باطل، ولكن هذا لا يعني التعدي على الأعراض والأموال وأديان الناس، ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ما تستطيع في بلاد المسلمين فإنه لا يجوز لنا أن ندخلهم في الإسلام قصرًا، ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، لكن

لابد أن نعتقد أيها الإخوة اعتقاد أن من ليس بمسلم فإنه مستحق النار، هل يعذر عند الله، لا يعذر هذه مسألة ما لنا علاقة فيها، إحنا لابد أن نعتقد أن من ليس بموحد فإنه مخلد في النار، هذا اعتقادنا.

لذلك قال -رحمه الله-: **(وكذا الْمُجمَلُ)**؛ يعني المجمل أيضًا من قبيل المتشابه، الآن لو قال لنا قائل: ما هو المتشابه؟ نستطيع أن نقول: المتشابه العام المخصوص، المتشابه المطلق والمقيد، المتشابه المجمل، سواءً كان لفظيًا أو كان جمليًا، قال: **(وإحكامُهُ رَفعُ ما يتوهم فيه المعنى الذي ليس بمراد)**، ومن يفعل هذا الفعل؟ العالم الرباني.

ولذلك على قراءة عند مجاهد قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، تقف، تقف على ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾؛ طيب.. والوقف على ﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؟ هذا وقف وارد أيضًا وقراءة ثابتة، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ إذَا هنا يكون المقصود ما ذكره الشيخ -رحمه الله- في أول كلامه، قال: **(والمتشابه يشبه هذا وهذا، و﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾، ليفتنوا به الناس إذا وضعوه، على غير مواضعه ﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾، وهُو: الحَقِيقَةُ التي أَخبَرَ عَنْها، كالقيلمة وأشراطها)**، كيف يمكن لإنسان أن يطلع إلى مآلات الأخبار الغيبية؟ لا يمكن، فالخوض فيها خوض في الباطل، خوض في المتشابه.

قال: (**﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾؛ أي وقته وصفته ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾**)، هذا كلام واضح، لو قال لنا قائلًا: هذه الآية ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقفنا هاهنا، ما المراد؟ قلنا: المراد بمآلات الأخبار، بمآلات الأحكام ممن يقع، وممن لا يقع، وبمآلات الأخبار كيف يقع، إذًا ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾.

وإذا قلنا: أن المقصود ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ تأويل العام المخصوص، والمقيد والمطلق، والمجمل، فنقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي

﴿الْعِلْمِ﴾، فنقف على هذا، نعم. قال: (ولم ينف عنهم علم معناه بل قال: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾)، فالقرآن كله يمكن أن يعلم معناه، وليس فيه ما لا يعلم معناه، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال –رحمه الله تعالى–:

التأويل: التَّأويلُ فِي القُرآنِ: نَفسُ وُقوعِ الْمُخبرِ بِهِ، وعند السلف.

نفس وقوع المُخبَر به.

أحسن الله إليكم.. نَفسُ وُقوعِ الْمُخبَرِ بِهِ، وعند السلف تفسير الكلام وبيان معناه، وَعِندَ الْمُتَأَخِّرينَ من الْمُتَكَلِّمَة والْمُتَفَقِّهَة ونَحوِهم هُوَ: صَرفُ اللفظ عَنِ الْمَعنَى الرَّاجحِ إِلَى الْمَعنَى المرجوح بدليلٍ يقترن به، أو حمل ظاهرٍ، على محتملٍ مرجوح، وما تأوله القرامطة، والباطنية، للأخبار، والأوامر والفَلاسِفَةُ للأَخبارِ عَنِ الله، واليومِ الآخرِ، والجَهميَّةُ، والْمُعتَزِلَةُ وغيرُهُم، في بَعضِ ما جاء في اليوم الآخرِ، وَفي لَآيات القَدَرِ، وآياتِ الصِّفات، هو من تحريف الكلم عن مواضعه.

قال الشيخ: وطوائف من السلف، أخطئوا في معنى التأويل المنفي وفي الذي أثبتوه، والتَّأويلُ الْمَردودُ، هُوَ: صَرفُ الكَلِمِ عَن ظاهِرِهِ إلى ما يخالف ظاهره، ولم يقل أحدٌ من السلف، ظاهر هذا غير مراد، وَلا قالَ: هَذِه الآيَةُ، أَو هَذا الحديثُ، مَصروفٌ عَن ظاهِرِهِ، مع أَنَّهُم قَد قَالُوا مثلَ ذلكَ في آيات الأَحكامِ الْمَصروفَةِ، عَن عمومها، وظواهرها، وتكلموا فِيما يُستَشْكَلُ مِمَّا قَد يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُتَناقِضٌ.

من رام تفسير القرآن لكلام الله ﷻ فعليه أن يعلم ما المراد بالتأويل، **التأويل له عدة اصطلاحات:**

الأول: اصطلاح القرآن: ما معنى التأويل في القرآن الكريم؟ جاءت كلمة التأويل في القرآن في عدة مواضع، معناه في القرآن نفس وقوع المخبر به، نفس وقوع المخبر به، قال يوسف: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]؛ يعني وقع كما

رأيت، لما سجد له أبوه وأمه وإخوته لما دخلوا مصر قال: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾؛ إذًا التأويل في اصطلاح القرآن نفس وقوع المخبر به، مثل ما جاءك الخبر ﴿الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١-٢] ما معنى هذه الآية على تأويل القرآن؟ معناه وقوع القارعة عيانًا فتراه فهذا يسمى تأويلًا، نفس وقوع المخبر به.

وعند السلف، هذا اصطلاح عند السلف، التأويل: **(تفسير الكلام وبيان معناه)**؛ ولذلك إمام المفسرين، إمام المفسرين (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري) -رحمه الله- ماذا يقول؟ -انتبهوا!- ماذا يقول في تفسيره؟ يقول في تفسيره: (التأويل في قوله تعالى)؛ يعني التفسير في قوله -تعالى-، إذًا معنى التأويل عند السلف: يعني التفسير، ومنه ما جاء عند الترمذي، اللهم عن ابن عباس: **«اللهم علمه الكتاب»**، وفي بعض الروايات: **«اللهم علمه التأويل»**؛ يعني التفسير، إذًا معنى التأويل في عرف السلف يعني التفسير.

(وَعِندَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِن الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَفَقِّهَةِ)؛ المقصود بالمتكلمة -حط عليه علامة- المقصود بالمتكلمة: أهل المنطق والفلسفة، مثل المعتزلة، ومن تأثر بهم من الأشاعرة والماتريدية، والمتفقهة: أي أتباع المذاهب الفقهية، وليس المقصود الأئمة أنفسهم، فإنهم برآء من هذا التعريف، المقصود المتفقهة للذين جاءوا بعد القرن الرابع ممن تفقهوا على المذاهب الفقهية المعروفة، **(وَالْمُتَفَقِّهَةِ ونَحوِهِم هُوَ: صَرفُ اللفظِ عَنِ الْمَعنَى الرَّاجِحِ إِلَى الْمَعنَى المرجوحِ لدليلٍ يقترنبه، أو حمل ظاهرٍ على محتملٍ مرجوح)**؛ هذا التعريف عند الخلف، لو طبقوه في باب العام والخاص، في باب المطلق والمقيد، في باب المجمل، لكان لا إشكال فيه، لا إشكال فيه؛ لأنه اختلاف في اللفظ والمعنى متقارب، لكن المشكلة والمصيبة: أنهم أدخلوا هذا التأويل أدخلوه، بعضهم أدخلوه في باب الصفات، وبعضهم أدخلوه في باب الصفات والأسماء، وبعضهم

أدخلوه في باب الصفات والأسماء والأخبار، وبعضهم أدخل التأويل في كل أبواب الدين فصار الدين كله عنده مؤولًا -عياذًا بالله-.

إذًا الخطأ ليس هو في التعريف، التعريف ما فيه إشكال، صرف اللفظ عن المعنى الراجح هو بمعنى الذي سبق من كلام شيخ الإسلام الذي قال فيه قبل: (**كل ظاهرٍ ترك ظاهره لِمُعارِضٍ رَاجِحٍ**)، قريب من نفس المعنى، إذًا لو ترك ظاهر المعنى لمعارض راجح وسموه تأويل ما عندنا إشكال، لكن في باب الأحكام، في باب المسائل نعم، قال: (**لدليلٍ يقترن به**)؛ طبعًا للدليل للذي يقترن به، ما هو يكون كل واحد يجيب دليل من عند نفسه مثل ما هم قالوا الآن في صرف آيات الصفات، قالوا: يجب صرف الصفات عن الله ﷻ؛ لأن لازمها التشبيه، طيب.. هذا في عقلك هذا ليس هناك دليل يقترن به يدل على التشبيه، هذا عقلك هو الدليل صار، (**أو حمل ظاهرٍ على محتملٍ مرجوح**)؛ بمعنى الأول.

قال -رحمه الله-: (**ما تأوله القرامطة، والباطنية**)؛ -انتبه- القرامطة والباطنية أولوا الدين كله من ألفه إلى ياءه، كيف؟ فسروا الجنة بشيء ما تتخيله، فسروا النار بشيء ما تتخيله، فسروا الصلاة بشيء ما تتخيله، فسروا الصوم، فسروا، فسروا، كل شيء عندهم على هواهم، فسروا؛ لذلك يقولون: حقيقة وشريعة، الشريعة عندكم، الحقيقة عندنا، ما هي الحقيقة اللي عندكم؟ كل شيخ له طريقة يؤولها على هواه؛ ولذلك تجد عندهم الاختلاف والبون الشاسع.

قال: (**والفَلاسِفَةُ للأَخبارِ عَنِ اللهِ، واليومِ الآخرِ**)؛ الفلاسفة راموا التأويل في الأخبار عن الله واليوم الآخر حتى قالوا: أن الجنة خيال لا حقيقة لها، وأن للنار خيال لا حقيقة لها، ومنهم من قال -عياذًا بالله-: إن للنار، إن للنار يأتي عليه يوم يصبح، يصبح عذابه عذوبةً، كلام لا يقبله أي عاقل، لكن ليس العجب منهم، فهم قد تلفت عقولهم بالفلسفة والمنطق، وإنما العجب ممن ينقل أقوالهم ويعتبر بها.

ـقال: (**والجَهمِيَّةُ، والْمُعتَزِلَةُ وغَيرُهُم، في بَعضِ ما جاء في اليوم الآخرِ**)؛ الجهمية والمعتزلة ينكرون أشياء في اليوم الآخر، أنكروا الشفاعة، ليش تنكرون الشافعة؟ قالوا: لابد من تأويل آيات الشفاعة، ليش؟ قالوا: لأن إثبات الشفاعة يعني أن أهل الكبائر سيخرجون من النار، طيب.. يخرجوا من النار، شو المشكلة؟ قال: لا ما يصير، أنكروا الصراط، أنكروا الميزان، أنكروا وزن الأعمال، أنكروا، وأنكروا على هواهم، أنكروا عذاب القبر، أنكروا نعيم القبر.

ـقال: (**وَفي آياتِ للقَدَرِ، وآياتِ الصِّفاتِ**)؛ أنكروا آيات للقدر، وأنكروا آيات الصفات، وكل هذا من باب التأويل زعموا، كيف تحجمهم؟ كيف توقفهم؟ عندك سلاح قوي تحجمهم وتوقفهم؛ ألزمهم بشيء واحد؛ وهو: مَن مِن السلف قال بالتأويل للذي تقوله؟ بس، هذا أحسن باب ما يمكن أن تحجمهم بغير هذا، ولنا أذكر أن أحد القضاة من أحد البلدان كان جاء إلى الحج فالتقينا معه في المدينة، وبدلنا نتناقش في مسألة علو الله ﷻ على خلقه، وبدأت أسرد له الآيات والأحاديث، فقال: لا؛ هذا يستحيل في حق الله، هذا لا يجوز بحق الله، كل ما أجيب له آية أو حديث، يقول لي: يستحيل، ويمتنع ولا يجوز، قلت له: بناءً على أيش؟ ـقال: بناءً على قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلأَرْضِ إِلَٰهٌ..﴾ [الزخرف:٨٤] ـقال: الله في كل مكان إذًا، قلت له: الآن أنت قلت: الله في كل مكان على فهمك، ولا على الآية؟ ـقال: لا؛ على الآية، قلت: لا؛ الآية فيها إلهين، إله في السماء، وإله في الأرض، يعني اثنين، أنت أيش لون جبت ثلاثة؟ أيش لون جبت أربعة؟ أيش لون جبت، أيش لون جعلت الواحد في كل الحيز؟ قال: أنا فهمت هذا، قلت: طيب.. ابن عباس يقول: معبودٌ، ما فهم هذا، ـقال: ابن عباس عنده عقل، وأنا عندي عقل، والله أيها الإخوة.

يعني تأملوا معي إلى هذه الدرجة وصل بالناس أنهم خلاص، يدرسون الفلسفة والمنطق، يدرسون ما يسمونه اليوم، اليوم ما يسمونه الفلسفة والمنطق؛ اليوم يسمون مفكرين، يقولوا: إحنا عندنا عقول، عندكم عقول ولا نعول ما ندري؟ والله ما ندري، الله المستعان، عقول تتكلم بهذه الطريقة؟ عقول تتكلم بهذه الطريقة عن صحابة محمد ﷺ عن تلامذة محمد ﷺ؟ والله أنتم ما ترضون نتكلم نحن عن مشايخكم وأساتذتكم من أرسطو وأفلاطون وجماعته، ثم أنتم تتكلمون عن خيرة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين بهذه الطريقة، الله المستعان.

قال -رحمه الله-: (**قال الشيخ**)؛ المقصود به: شيخ الإسلام ابن تيمية، الألف واللام لأيش؟ للعهد، ها؟ ما هو للاستغراق، هذا من اللفظ العام المراد به الخصوص، صح؟ نطبق الآن.

(**قال الشيخ: وطوائف من السلف أخطئوا في معنى التأويل المنفي، وطوائف من السلف أخطوا في معنى التأويل المنفي، وفي معنى التأويل الذي أثبتوه، والتَّأويلُ الْمَردودُ، هُوَ: صَرفُ الكَلِمِ عَن ظاهِرِه، إلى ما يخالف ظاهره**).

(**وطوائف من السلف أخطئوا في معنى التأويل المنفي**)؛ ﴿..وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ..﴾ [آل عمران:٧]؛ هناك من الناس من ظن أن التأويل المنفي ﴿..وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ..﴾؛ أنه خاص في بعض العقائد، وليس الأمر كذلك؛ بل الصواب: أنه أكثر وألصق بباب الأحكام منه إلى باب العقائد والأبواب العلمية.

(**وفي معنى التأويل الذي أثبتوه**)؛ ما هو التأويل الذي نثبته؟ أيضًا أخطأ بعض الناس، أما الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعون، وتابعوهم بإحسان، والأئمة الأربعة، فعصمهم الله -تبارك وتعالى- بالاتباع، وإن رمت العصمة وأردتها؛ فعليك بالاتباع، فعليك بالاتباع.

قال: (**والتَّأويلُ الْمَردودُ، هُوَ: صَرفُ الكَلِمِ عَن ظاهِرِه إلى ما يخالف ظاهره**)؛ ها! هذا التأويل المردود، هذا لا نقبله في القرآن، أن يأتي القرآن، أن يأتي آية في القرآن،

وهذه الآية تثبت شيء، وأنت تنفيه، هذا غير مقبول، هذا غير مقبول، الله –جل وعلا– يقول: ﴿..بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]؛ وأنت تجي تقول: الله ما له يد، هذا يسمى تأويل؟ هذا ما هو تأويل؛ هذا تخريف، تحريف، أنت تقرأ القرآن، والله –جل وعلا– يقول: ﴿..جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧]؛ أنت تقول: الجدار لا يريد أن ينقض، أنت تناقض كلام الله، هذا كيف نسميه تأويل؟ ولذلك قال: (**والتَّأويلُ الْمَردودُ، هُوَ: صَرفُ الكَلِمِ عَن ظاهِرِهِ إلى ما يخالف ظاهره**).

أما صرف الكلام إلى معنىً يوافق المعنى الظاهر، هذا تأويل مقبول، لو جاء إنسان وقال: ﴿..جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾؛ يريد؛ بمعنى: يقرب؛ قلنا: ما يخالف، ما فيه إشكال عندنا، ليش؟ لأنه أثبت شيئًا قريبًا للفظ "يريد"، صح ولا لا؟ هذا تأويل مقبول، أما يأتي ويناقض كلام الله، الله يقول: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾؛ وهو يقول: لا يريد أن ينقض –أعوذ بالله– لو جاء إنسان وقال: ﴿..بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ قال: ودليل ذلك كرمه وعطاؤه، ما لم يسأله عباده، قلنا: هذا كلام صحيح، لكن بشرط أن تثبت اليدين، قالوا: أثبت اليدين، ما في إشكال عندنا، أما أن يأتي ويقول: ﴿..بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ يعني: قدرته، هذا الكلام ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ قدرته؛ تأويل، تثبت اليدين؟ قال: لا ما أثبت اليدين، هذا لو كان تأويلًا مجردًا في اللفظ دون المعنى المنفي المناقض للقرآن لكان أهون، لكن المصيبة أنهم يأتون بمعنىً للقرآن أو للآية ثم لا يعتقدون إلا نقيضها، وهذه مصيبة.

قال: (**ولم يقل أحدٌ من السلف: ظاهر هذا غير مراد**)؛ هذا غير موجود في القرآن كله، ما في أحد من السلف يقول: ظاهر هذه الآية غير مراد أبدًا؛ إنما هذا موجود في كلام الخلف، ولا قال هذه الآية أو هذا الحديث مصروفٌ عن ظاهره، ما تجد هذه الكلمة نهائيًا.

(**مَعَ أَنَّهُم قَد قَالُوا مثلَ ذلكَ في آيات الأَحكامِ الْمَصروفَةِ عَن عمومها وظواهرها، وتكملوا فِيما يُستَشْكَلُ مِمَّا قَد يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُتَناقِضٌ**)؛ وهذا تجده في كلام الإمام مالك

في (الموطأ)، وقد قرأناه، وتجده في كلام الشافعي في (الأم)، يقول في آيات الأحكام، يقول: "وليس المراد منه ظاهره"؛ ها! طيب.. لماذا لم يقول هذا الكلام في باب العقائد؟ لأن باب: العقائد ظاهره مراد، ولكن أي الظاهر مراد؟ ما هو الظاهر الموجود في عقل الفيلسوف والمنطقي، والفلسفي، وأهل البدع، لا؛ الظاهر؛ هو: المعنى الذي فهمه السلف بدون تحريف ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال –رحمه الله تعالى–: **نَفْيُ الْمَجازِ:**

صَـــرَّحَ بِنَفْيِهِ الْمُحَقِّقونَ، ولَم يُحفَظْ عن أحد من الأئمة القول بـه؛ وإِنَّما حَدَثَ تَقسِيمُ الكَلامِ إِلى حَقيقَةٍ ومَجازٍ، بعد القرون المفضلة، فَتَذَرَّعَ بِهِ الْمُعتَزِلَةُ والجَهْمِيَّةُ إِلَى الإِلحادِ في الصفات. قالَ الشَّيخُ: وَلَم يَتَكَلَّمِ الرَّبُّ بِهِ، ولا رَسُولُهُ، ولا أَصحابُهُ، ولا التَّابِعون لَهُم بِإِحسـانٍ، ومَن تَكَلَّمَ بِهِ مِن أَهلِ اللغَةِ، يَقُولُ في بَعضِ الآياتِ: هذا مِنْ مَجازِ اللغَةِ: ومُرادُهُ: أَنَّ هذا مِمَّا يَجوزُ في اللغَةِ.

لا لم يُرِدْ هذا التَّقسيمُ الحادثِ، لاسِيَّما وقد قالُوا: إِنَّ الْمَجازَ يَصِحُّ نَفْيُهُ فَكَيفَ يَصِحُّ حَملُ الآياتِ القُرآنِيَّةِ على مِثلِ ذلك، وَلا يهولنك إطباق المتأخرين عليه، فإنهم قد أطبقوا على ما هو شر منه.

وَذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ: خَمسِينَ وَجهًا في بُطلانِ القول بالمجاز. وكلام الله، وكلام رسوله منزه عن ذلك.

يعني نفي المجاز، هذا الباب ما نتعب نفسنا؛ لأن أنا –الحمد لله– هداني الله ﷻ أخيرًا إلى القول: بعدم المجاز، كما هو رأي جمعٍ من أهل العلم، وقد جمعنا في كتابنا (إمتاع ذوي العرفان) أسماء العلماء الذين ذكرهم شيخ الإسلام ممن نفوا المجاز، فإطباق

المتأخرين، إطباق المتأخرين لا عبرة به، وسأقرأ لكم أسماء الذين يعني وجد في كلامهم ما يدل على نفي المجاز، وبذلك نكتفي إن شاء الله.

لأن ما معنى المجاز؟

أولًا: نريد أن نفهم ما معنى المجاز؛ المجاز –عند المجازيين مو عندنا– عند المجازيين؛ هو: ما يصح نفيه، فأنت تقول: (رأيت أسدًا يخطب)، يمكن للرجل أن يقول لك: لا؛ أنت ما رأيت أسد يخطب، أنت تكذب؛ أنت رأيت رجلًا شجاعًا يخطب، هذا معنى المجاز عندهم –انتبهوا!– هل يصح لعاقل أن يقول: إنه يصح نفي شيء من القرآن؟ هذه معارضة للقرآن، ما هو تأويل، هذه معارضة، وهم سموا المجاز تأويلًا، [سموا المجاز تأويلًا]، فقالوا –مثلًا–: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾ [يوسف:٨٢]؛ قالوا: هذا مجاز، يعني كذب، أيش المعنى؟ قال: المعنى: اسأل أهل القرية، طيب القرية في لغة العرب، تطلق على الأهل، لماذا هذا اللف والدوران؟ أساليب –انتبه!– الذين قالوا بنفي المجاز، لا يعنون نفي الأساليب العربية من التشبيه، والاستعارة، والكناية، وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامة، ما يعنون نفي هذه الأمور الموجودة في كلام الله ورسوله، بل وفي كلام العرب قبل النبوة، إذًا ماذا يعنون بنفي المجاز؟ يعنون بنفي المجاز: صرف اللفظ عن المعنى، صرف اللفظ عن معناه، إلى معنىً يناقضه، هذا الذي نفوه، ولنقرأ لكم بعض أسماء الذين ذكرهم شيخ الإسلام أنهم نفوا المجاز، هنا في كتابنا، كتاب (إمتاع ذوي العرفان)؛ ذكرنا أسماؤهم من كلام شيخ الإسلام، قال –رحمه الله–: "وإن أهل الأعصار لم تزل تتناقل في أقوالها وكتبها عن أهل الوضع

تسمية هذا حقيقة وهذا مجازًا، فيقال –يعني ردًا على هذا القول–: هذا مما يعلم بطلانه قطعًا؛ فلم ينقل أحدٌ قط عن أهل الوضع، أنهم قالوا: هذا حقيقة وهذا مجاز، وهذا معلومٌ بالاضطرار أن هذا لم يقع من أهل الوضع، ولا نقله عنهم أحدٌ ممن نقل لغتهم، بل ولا ذكر هذا أحدٌ عن الصحابة"؛ هذا من ناحية أيش؟ الأصل الوضع، ثم قال: "ولا يوجد هذا في كلام أحدٍ منهم، لا ابن مسعودٍ وأصحابه، ولا ابن عباس وأصحابه، ولا زيد بن ثابت وأصحابه، ولا من بعدهم، ولا مجاهدٌ، ولا سعيد بن جبير، ولا عكرمة، ولا الضحاك، ولا طاووس، ولا السدي، ولا قتادة، ولا أحدٌ من أئمة الفقه، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، ولا الليث بن سعد"؛ يعني كلمة المجاز مو مجودة حتى في كلام أئمة الفقه، كالإمام مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، قد يقول قائل: طيب.. موجود في كلام الإمام أحمد في الرد على الجهمية، قوله: هذا من مجاز القرآن، يعني هذا مما يجوز في القرآن، مما يجوز في لغة العرب مو معناها المجاز الاصطلاحي الذي اصطلح عليه المتأخرون.

ثم قال –رحمه الله–: "وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه، والأصول، والتفسير والحديث".

قال –رحمه الله–: "ولم يوجد أيضًا تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز في كلام أئمة النحو"؛ هذه ما تجدها لا في كتاب سيبويه، ولا في كتاب خليل، ولا في غيرهم، وإن جابوه، جابه الرماني المعتزلي، مين اللي جابه؟ القاضي عبد الجبار المعتزلي، مين اللي جابه؟ أبو

علي الجباهي، إذا كان هؤلاء أئمتكم؛ فبئس الأئمة أئمتكم، أما نحن أئمتنا: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود من تبع التابعين، ومن التابعين من ذكرنا أسمائهم من الصحابة كلهم.

قال –رحمه الله–: "ولم يوجد أيضًا تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز في كلام أئمة النحو واللغة، كأبي عمرو ابن العلاء، وأبي عمرو الشيباني، وأبي زيد، والأصمعي، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، ولا يعلمه أحدٌ من هؤلاء عن العرب، ولا يعلمه أحد من هؤلاء عن العرب"؛ يعني: هذول أئمة اللغة ما نقلوا تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز عن العرب.

ثم قال –رحمه الله–: "فمعلوم أن أول من عرف أنه جرد الكلام في أصول الفقه؛ هو: الشافعي، وهو لم يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز"؛ وحينئذٍ فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين، وغيرهم من أئمة الإسلام، وعلماء السلف قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز، كما فعله طائفةٌ من المتأخرين، كان ذلك من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين وسلف المسلمين.

ثم قال: "وهذا الشافعي، هو أول من جرد الكلام في أصول الفقه، لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز، وكذلك محمد بن الحسن"؛ يعني: الشيباني، صاحب الإمام أبو حنيفة، "له في المسائل المبنية على العربية كلامٌ معروفٌ في كتابه (الجامع الكبير) وغيره من كتبه، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز"؛ كل الأئمة عندهم مؤلفات، ما جابوا هذا التقسيم، "وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام

أحدٍ منهم، إلا في كلام أحمد بن حنبل، فإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: "إنا ونحن ونحو ذلك في القرآن، هذا من مجاز اللغة؛ يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنا سنفعل"؛ فذكر أن هذا مجاز اللغة، وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه، من قال: إن في القرآن مجازًا، وآخرون من أصحابه، منعوا أن يكون في القرآن مجاز، وأن قوله لا يدل على ذلك، ومنهم أبو الحسن الخرزي، وأبو عبد الله بن حامد، وأبو الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي، وكذلك منع أن يكون في القرآن مجازٌ، محمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية، ومنع منه داود بن علي عن الظاهري، وابنه أبو بكر بن داود بن علي الظاهري، ومنذر بن سعيد البلوطي، وصنف فيه مصنفًا، وحكى بعض الناس عن أحمد في ذلك روايتين: "وأما سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم، ولا من قدماء أصحاب أحمد، إن في القرآن مجازًا، لا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز؛ إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجودًا في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها، والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم، قالوا: إن معنى قول أحمد "من مجاز اللغة"؛ أي: مما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان، (نحن فعلنا كذا، ونفعل كذا)، ونحو ذلك، قالوا: ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له، وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز، لا في القرآن ولا في غيره، كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن عقيل، وغيرهم"؛ ثم ذكر من أثبت المجاز، من أثبت المجاز؟ نذكر لكم: "من أوائلهم: الرازي، والآمدي، وابن الحاجب، من أهل الكلام، والرأي،

كالمعتزلة، والأشعرية، وأتباع الأئمة الأربعة من بعد القرن الرابع؛ كأبي الحسين البصري، والقاضي أبي الطيب، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب، وأبي هاشم الجبائي، وأبي علي الجبائي"؛ إذًا –إن شاء الله– أنكم تقولون: بأنه لا يوجد في القرآن مجاز، ولو جاء أحد وقال: أنتم ما تقولون في القرآن مجاز؟ تقولون: ما نقول في القرآن مجاز، ليس في القرآن كذب، طيب.. ما معنى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]؟ القرية معناها في لغة العرب: الأهل، معناها الأهل؛ لأن القرية تطلق على المساكن، تطلق على الناس، تطلق على المساكن وعلى الناس، فهو من الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، كما أنت تقول: (عين باصرة، عين جارية، عين جاسوس)؛ إذًا العين من الكلمات المشتركة، تريد أن تحدد المعنى؛ تنظر إلى السياق، تفهم المعنى، لما أنت تقرأ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾؛ بالله عليكم، هل خطر ببال أحدكم أن روح اسأل الجدران؟ طيب.. هم يقولون: إن علامة المجاز أن يخطر ببال السامع شيء فيحتاج إلى قرينة لجذبه عن ذلك الذي فهمه، إلى معنًى آخر لم يدل عليه، إلا بطريق الإيمان، طيب.. ما أحد فهم الآن معنى غلط، كلنا فهمنا ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾؛ يعني: أهل القرية، وين المجاز عجل؟ النبي ﷺ يقول: «أحدٌ جبل يحبنا ونحبه»؛ وهم يقولون: لا؛ ما يصير، الجبل ما يحب؛ الجبل جماد، أيش لون يحب؟ هذا مجاز، مجاز يعني شنو؟ كذب يعني؟ النبي ﷺ يقول: يحبنا، وأنت تقول: ما يحبنا، هذه المسألة ترى ليست خطيرة، وإن هون منها ابن قدامة –رحمه الله– فإن تهوينه إذا كان المقصود به، أننا نثبت المعاني، التشبيه، والاستعارة، والكناية، وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه، واستخدام

الألفاظ المشتركة، ويسمون هذا مجاز، هذا أهون، لكن كلمة المجاز، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، هذا كذب، شلون إنسان يستخدم لفظ في غير ما وضع له؟ يقول عن السماء أرض، يقول: إن الأرض فوقنا، نقول: يا أخي لا تكذب، الأرض تحتنا، قال: لا؛ أنا قصدت المجاز، ما شاء الله، ما شاء الله، خربت اللغة، واحد ثاني يجي يقول: السماء تحتنا ونحن نمشي عليها، نقول له: يا أخي بأي لغة؟ قال: بالمجاز؛ لأنها قرينة ونحن نمشي عليها، قرينة مرادي بالسماء الأرض، لا؛ مو على كيفك يا أخي، تخرب لغة العرب باسم المجاز؟ نعم.

خلاص إحنا ما نتعب نفسنا، نقول: ما في مجاز في القرآن وخلاص، ولشيخ مشايخنا، الشيخ/ محمد الأمين الشنقيطي، كتاب عظيم جدًا، ونافع في هذا الباب، عنوانه: (نفي المجاز عن المنزل للتعبد والإعجاز)، كتابٌ مفرد، (نفي المجاز عن المنزل للتعبد والإعجاز)، ولشيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية، في مجموع الفتاوى رسالة مفردة بعنوان: (المتشابه والإكليل)، وأيضًا رسالة بعنوان: (الحقيقة والمجاز)؛ كلها فيها بيان بطلان المجاز، وابن القيم –رحمه الله– جعل المجاز طاغوتًا من الطواغيت الخمس، ليش جعله طاغوتًا؟. لأنه باب يلج منه المؤولة، نعم.

أحسن الله إليكم.. قال –رحمه الله تعالى–: **الإعجاز:**

الْمُعجِزَةُ: أَمرٌ خارِقٌ للعادَةِ، مَقرونٌ بالتَّحَدِّي، سَالِمٌ عن المعارضة، والقرآن معجز أبدًا.

أَعجَزَ الفُصحاءَ مَعَ حِرصِهِم على مُعارَضَتِهِ، وقَد تحداهم تَعالَى على أن يَأتُوا بِحديثٍ

مثله أو عشر سور أو سورة.

وَذَكَرَ العُلَماءُ وُجوهًا مِن إعجازِه، مِنها: أُسلُوبُهُ، وبلاغته وبيانه، وفصاحته، وحُسنُ تأليفِه، وإخبارُهُ عَنِ الْمُغَيَّبات، والرَّوعَةُ في قلوب السامعين وغير ذلك.

حتى قال الوليد: إن لقوله لَحَلاوَةٌ وإنَّ عَلَيهِ لَطَلاوَةٌ، ومَن تَأَمَّلَ حُسنَهُ، وَبَديعَهُ، وبَيانُهُ، وَوُجوهَ مُخاطَباتِه: عَلِمَ أَنَّهُ مُعْجِزٌ من وجوه كثيرة.

الإعجاز؛ يعني: مصدر أعجز الشيء يعجزه إعجازًا؛ أي: دخله فيما ضعف عنه، أدخله فيما ضعف عنه، أو عن القيام به، وأكثر من يستخدم كلمة الإعجاز؛ هم المعتزلة، وذلك بناءً على عقيدتهم، بأن القرآن ليس في نفسه، ليس في نفسه آية، وإنما صارت آية؛ لأن الله أعجز الخلق عن الإتيان بمثله، شنو معنى هذا الكلام؟ يعني لو أن الله تركهم، وقدراتهم؛ لكانوا قادرين على تحدي القرآن –عياذً بالله– طيب.. يا أهل الغباوة، لو كان الأمر كذلك، فجيبوا لنا كلام العرب قبل النبوة، وخلونا نقارن بين كلام العرب في أشعارهم، وفي خطبهم، وفي نثرهم، وبين آية من آيات الله ﷻ وسورة من سور كلام الله ﷻ، ما هي المعلقات السبعة ما هي محفوظة؟ وهي التي حازت على الجوائز، جوائز سوق عكاظ، وذي المجاز، والمجنة، ولا لا؟ ليش علقوها في البيت؟ لأنها حازت على الجوائز، جيبوا قارنوا بين أي معلقةٍ من هذه المعلقات، وبين سورةٍ من سور القرآن، والله ما تجدون مقارنة، كلام الله ﷻ يفهمه العامي أبلد الخلق ممن يعرف القراءة والكتابة، ويفهم منه العالم أشياء، وأشياء، وأشياء ولا يبلغ منتهاه، كيف يمكن هذا الكلام؟ على كل حال.. تسمية القرآن، بأنه معجز عند أهل السنة، معناه:

أنه معجزٌ في نفسه، عند أهل السنة أنه معجز في نفسه؛ فإن الله ﷻ جعل كلامه آية، والخلق عاجزون عن الإتيان بمثله، وأصل المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي سالم عن المعارضة، وهذا الأمر الخارق للعادة، إما أن يكون فعلًا للرب؛ كفلق البحر، أو يكون كلامًا للرب؛ كالتوراة والإنجيل والقرآن، والله ﷻ تحدى الناس بالقرآن ولم يتحداهم بالتوراة والإنجيل.

قال: (**والقرآن معجز أبدًا**)؛ يعني: أنها معجزة خالدة، آية خالدة، ومن وجوه كونه آية، ومعجزة في نفسها، أن الله حفظها فلا أحد يستطيع أن يغيرها، لو يغيرون، أهل الشرق والغرب لو يغيرون صغار حفاظ القرآن يدركون أنه حصل فيه التغيير، فينبهون الناس على التغيير؛ هذا دليل على أنه محفوظ، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]؛ أعجز الفصحاء مع حرصهم على معارضته، وقد تحداهم – تعالى– على أن يأتوا بحديث مثله، أو عشر سورٍ، أو سورةٍ.

طبعًا التحدي كان على مراحل:

المرحلة الأولى: المرحلة المكية؛ تحداهم الله على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، فلم يفعلوا.

– ثم تحداهم الله أن يأتوا بعشر سورٍ من مثله، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا.

– ثم تحداهم الله على أن يأتوا بسورةٍ من مثله، وهذه هي المرحلة الأخيرة.

ولما جاء إلى المدينة كرر التحدي لوجود اليهود والنصارى مرةً أخرى، ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ..﴾ [البقرة:٢٣]، ﴿مِنْ مِثْلِهِ..﴾؛ يعني: من عند الله، جيبوا لنا آية، سورة من القرآن، أو سورة تزعمون أنها من عند

الله، نقارن بينها وبين ما هو مُنزل، ظن بعض الجهال –لاسيما اليوم ما أكثر الجهال لأنهم كلهم أصبحوا بلابل وعصافير يغردون ولا يفهمون ما يقولون– صار بعضهم يأخذ آية، أو سورة من القرآن، ويزيد فيها، وينقص فيها، يقول: ها شوف أنا أتحدى القرآن وجبت مثله، أنت أول غباوتك أنك ما فهمت ما معنى مثله، مثله؛ يعني: من عند الله، مثله؛ يعني: يساويه في معناه، ما هو مثله؛ يعني إنك تأخذ حروفه، وآياته، وبعدين تجي تزيد وتنقص، وتقول: هذا جبت لكم مثله، هاي تركيعتك هذه، ينبغي للإنسان يفهم ما المراد.

قال: (**وَذَكَرَ العُلَماءُ وُجوهًا مِن إعجازِهِ**)؛ يقول شيخ الإسلام كلمة جميلة؛ يقول: "كل ما ذكره العلماء من وجوه الإعجاز فهو الوجه الذي أدركه، ووجوه الإعجاز في القرآن أكثر من أن يحصر"؛ ها!، كل عالم يذكر وجه من وجوه الإعجاز من حيث علمه، فالبلاغي من جهة البلاغة، واللغوي من جهة اللغة، والفقيه من جهة الأحكام، والعالم العقدي من جهة حسن الاعتقاد... وهكذا.

لكن منها أسلوبه، وبلاغته، وبيانه، وفصاحته، وحسن تأليفه، وإخباره عن المغيبات، والروعة في قلوب السامعين، وغير ذلك، وأنا لعلي ذكرت هذه القصة وإذ أذكرها لكم مرارًا وتكرارًا ولن أمل –إن شاء الله–، من وجوه إعجاز القرآن: أنه يقرأه من لا يفهمه ويتلذذ به، وهذا لا وجود له في أي كتاب من كتب العالم؛ فمثلًا لو أخذنا رجل، يعرف قراءة الفارسية ولا يفهم معناها، ورجل يعرف قراءة التركية ولا يفهم معناها، ورجل يعرف قراءة الإنجليزية ولا يفهم معناها، ثم أعطيناه أحسن كتاب أُلف

في الإنجليزية، وأحسن كتابٍ ألف في الفارسية، وأحسن كتابٍ أُلف في التركية، ثم قلنا له: اقرأ هذا الكتاب، وخلصه من الأول إلى الآخر وتلذذ به، يقرأ صفحة صفحتين ثلاث، بالكثير أربع، بالكثير خمس، ثم يمل، لماذا يمل؟ يقول: ما أفهم، شو أسوي اقرأ، يا أخي أنت تعرف تقرأ، إيه أعرف اقرأ بس ما، أمل، طيب.. هذا الرجل يأتي من الصين، عمره سبعين سنة –والله يا أيها الإخوة– أني جلست بجوار أحدهم، يوم كنت أكتب رسالة الماجستير، وتأمل هذا الناحية من الإعجاز عند هذا الرجل الذي لا يعرف من العربية ولا كلمة، جلست بجواره من بعد صلاة العصر بشوية إلى أذان المغرب وهو فاتح المصحف يقرأ، وأحيانًا يبكي، ما أدري ليش يبكي، فلما أذن المغرب؛ أغلق المصحف، وظننته يصلي، ما صلى، فسلمت عليه، قلت له: ما اسمك؟ ما، ولم يخرج ولا بنصف كلمة، أدخل يده في جيبه، أخرج بطاقته وقال لي: **china china**؛ يعني: لا أعرف ماذا تقول أنت، سبحان الله يقرأ الآن الساعة والنصف وهو يتلذذ بالقرآن، هذه الخاصية لا يمكن أن يكون لكتاب على وجه الأرض، وعلى كل حال.. مثل ما ذكرت لكم، وجوه الإعجاز في القرآن كثيرة جدًا لا يمكن حصرها.

ومن ذلك، ومن ذلك أن القرآن الكريم يحفظه صغار طلبة العلم، لا يوجد كتاب على وجه الأرض بهذا الحجم يحفظه الصغار والكبار أبدًا، لا يوجد كتاب بهذا الحجم يحفظه الصغار والكبار على وجه الأرض، أينعم هناك منظومات، هناك أشياء يحفظها أناس كثيرة، لكن بهذا الحجم لا وجود له.

الأمر الآخر: أن هذا القرآن العربي، غير المسلم، العربي غير المسلم، المنصف إذا سمعه يتأثر به، كما قال الوليد بن المغيرة: "إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه مثمر، وأسفله مغدق، وما يخرج هذا إلا من علم.

(**ومَن تَأَمَّلَ حُسنَهُ، وبَدِيعَهُ، وبَيانُهُ، وَوُجوهَ مُخاطَباتِهِ: عَلِمَ أَنَّهُ مُعْجِزٌ من وجوه كثيرة**)؛ والأفضل أن نسمي القرآن آية، آية من الآيات، كما قال النبي ﷺ: «**ما من نبي من الأنبياء، إلا وأوتي من الآيات ما على مثله آمن عليه البشر، وكان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا**».

لعلنا نقف على أمثال القرآن، وإن شاء الله السبت القادم آخر درس في كتاب مقدمة التفسير، نسأل الله العون، والتوفيق، والسداد، وأن ينفع بنا وبكم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.